

صناعة الدواجن في مصر
رؤية مستقبلية في ظل
تحديات أنفلونزا الطيور وتقلب أسعار خامات الأعلاف

دكتور / محمد عبد الحميد الشافعى

نائب رئيس الإتحاد العام لمنتجى الدواجن

هيكل صناعة الدواجن

- 1- جـدود (GP) استيراد من الخارج : 200 ألف طائر
- 2- أمهات (BB) 7.5 مليون طائر
- 3- تسمين (شامل الإنتاج الريفى) 850 ألف طائر
- 4- دجاج إنتاج البيض
- 1- أمهات (استيراد من الخارج) 270 ألف طائر
- 2- دجاج بياض (Layers) 18 مليون طائر
- 3- بيض مائدة (table eggs) 7 مليار بيضة

معدل الأستهلاك السنوي للفرد (2008)

Consumption / Capita

لحوم دجاج : 12 كجم
بيض مائدة : 100 بيضة
لحوم حمراء : 11 كجم
أسماك : 13 كجم

اهم ملامح صناعه الدواجن

1. تحقيق الاكتفاء الذاتى من لحوم الدجاج و البيض بداية من عام 1990.
2. بدء التصدير للدول العربية و الأفريقية من عام 1997 حتى 16 فبراير 2006 بما يعادل 2 مليون دولار امريكى عام 1997 ليصل الى 38 مليون دولار امريكى عام 2005.
3. بلغ حجم الاستثمارات فى صناعة الدواجن 18 – 20 مليار جنيه.
4. توفر الصناعة 1.5 مليون فرصة عمل مباشره.
- 5- تكوين كوادر فنيه متميزة منتشرة بالمنطقة العربية و الأفريقية

تنتج مصر ما يقرب من 2 مليون دجاجة مسمنه يوميا يتم تداول 1.4 مليون دجاجة منها فى صورته حيه اى حوالى 70 % . ويتم تداول باقى الكمية فى صورته مجمده / مبرده / مجزئه اى حوالى 30 % للأسباب الآتية :

- 1 - النقص فى عدد المجازر وطاقاتها التشغيلية .
- 2 - عدم توافق التوزيع الجغرافى للمجازر المتاحة وطاقاتها مع مراكز الإنتاج فى المحافظات المختلفة .
- 3 - الاستثمارات الضخمة المطلوبة لإقامه المجازر.
- 4 - نقص الظهير الصحراوى الممكن استغلاله فى إقامة المجازر فى العديد من المحافظات .

الاتحاد العام لمنتجى الدواجن

تم تأسيس الإتحاد العام لمنتجى الدواجن بالقانون رقم 96 لسنة 1998 الصادر بقرار من السيد رئيس الجمهورية لتسند اليه مسؤوليه تنميه الثروة الداجنه و استثماراتها ومواجهه مشاكلها.

إدارة الإتحاد :

يساهم فى إدارة الإتحاد العام لمنتجى الدواجن السادة :

- 1- رئيس مجلس إدارة الإتحاد .
 - 2- نائبين لرئيس مجلس الإدارة .
 - 3- أمين للصندوق .
- كما يتكون أعضاء مجلس إدارة الإتحاد من 27 عضواً يتم انتخاب ثلثي الأعضاء ويصدر معالي وزير الزراعة قراراً بتعيين التسعة أعضاء الآخرين من بين رجال الاعمال العاملين فى المجال .

الشعب النوعية للإتحاد

يضم الإتحاد عدة شعب تشمل كل قطاعات الدواجن وهي :

- 1- شعبة أمهات التسمين .
- 2- شعبة معامل التفريخ .
- 3- شعبة بداري التسمين .
- 4- شعبة الأصول والجدود .
- 5- شعبة المجازر .
- 6- شعبة الأعلاف .
- 7- شعبة بيض المائدة .
- 8- شعبة أمهات البياض .
- 9- شعبة الأدوية واللقاحات .

أهداف الاتحاد :-

- 1- جمع كافة المعلومات والإحصاءات التي تتعلق بأوجه نشاطه ، وتبويبها وإمداد أعضائه وجهات الاختصاص بها ، وفقاً للنظام الذي يضعه مجلس الإدارة .
- 2- المساعدة في وضع خطة الاستيراد والتصدير في كافة أوجه نشاط أعضائه وإجراء ما يلزم لذلك من دراسات لظروف واحتياجات الأسواق الداخلية والخارجية .
- 3- العمل على توفير الخامات والمهمات والأعلاف والأدوية واللقاحات وغيرها مما يلزم تربية وإنتاج الدواجن وصناعتها ، وذلك من السوق المحلية والأجنبية ووضع نظم توزيعها على الأعضاء
- 4- اقتراح شروط وقواعد الحصول من جهات الاختصاص على تراخيص مزاولة الأنشطة المتعلقة بإنتاج وصناعات الدواجن ، والأعمال المكتملة لها وكذلك المواصفات الفنية والصحية اللازمة
- 5- إنشاء نظام تحكيم لفض المنازعات بين أعضاء الاتحاد أو بينهم وبين الغير والمتعلقة بأوجه النشاط الداخلة في اختصاص الاتحاد .
- 6- التنسيق مع الجهات المختصة للاستفادة من القروض والمنح والمعونات المقدمة في مجالات صناعة الدواجن .
- 7- إنشاء ودعم المشروعات والأجهزة والمراكز العلمية في مجال البحوث والتدريب لتطوير إنتاج وصناعة الدواجن ووسائل الدعاية والإعلان في الداخل والخارج .
- 8- إنشاء المشروعات التي يحتاجها إنتاج وصناعات الدواجن أو المساهمة فيها وتشجيع الأعضاء على تكوين شركات أو جمعيات تعاونية لتيسير الحصول على مستلزمات الإنتاج ورفع معدلات التسويق وسائر المسائل التي تتصل بأغراض الاتحاد ولا تدخل في اختصاص جهات أخرى وتحدد اللائحة التنفيذية كيفية ممارسة الاتحاد لهذه الاختصاصات والقواعد والإجراءات الواجبة في هذا الشأن .

الموارد المالية للاتحاد

تتكون موارد الاتحاد من :

- 1- حصيله رسوم القيد في عضوية الاتحاد أو إعادة العضويه.
- 2- الاشتراكات السنوية والغرامات التي يؤديها الأعضاء .

- 3- مقابل الخدمات الخاصة التي يؤديها الاتحاد لأعضائه .
 - 4- الهبات والتبرعات والإعانات التي يقبلها مجلس إدارة الاتحاد وتوافق عليها سلطات الدولة المختصة .
 - 5- الإيرادات الناشئة عن ممارسة الاتحاد لنشاطه وعائد مشروعاته المتعلقة بتحقيق أغراضه .
 - 6- القروض والمنح الأجنبية التي تمنحها الدولة للاتحاد .
- وتعتبر أموال الاتحاد من الأموال العامة في تطبيق أحكام الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .

دور اتحاد منتجي الدواجن فى تطوير صناعه الدواجن

1- الدعم المقدم من الإتحاد للجهات المعنية :-

- ا- دعم ما تم تصديره من منتجات داجنة للدول العربية والأفريقية بمبلغ 5 مليون جنيه .
- ب - دعم المعمل المرجعي للرقابة علي أمراض الدواجن لإستكمال معداته بمبلغ 7 مليون جنيه
- ج - توفير كميات من الذرة الصفراء للمربين استيراداً من الخارج فترة ارتفاع قيمة الدولار أمام الجنيه المصري وذلك بالسعر المعلن لدى البنك المركزى خفضاً لتكلفة وحدة المنتج
- د - المساهمة بمبلغ 35 مليون جنيه كتعويضات للمربين المتضررين خلال أزمة أنفلونزا الطيور.
- هـ - إمداد المجمعات الاستهلاكية باحتياجاتها من الدواجن المجمدة والطيور الحيه بسعر التكلفة فى الفترات التي ترتفع فيها الأسعار لمواجهة زيادة الطلب
- ز- دعم الهيئة العامة للخدمات البيطرية لتوفير اللقاحات اللازمة لتحصين القطاع الريفي ضد أنفلونزا الطيور بمبلغ 5 مليون جنيه .

2- إنشاء بورصة للدواجن

- 3- إنشاء صندوق دعم للصناعة يمول بتحصيل 1% من مدخلات الصناعة الواردة من الخارج (متوقف حالياً)

4- الاشتراك مع وزارات الزراعة والصحة والبيئة في القيام بحملات توعية وإرشاد حول فيروس أنفلونزا الطيور بجميع وسائل الإعلام وعقد الندوات من خلال الزيارات الميدانية لمعظم محافظات الجمهورية والنشر بالمساجد والكناس والمدارس....الخ

- 5- أقامه معرض سنوى للدواجن (اجرينا) بدايه من عام 1999 وقد أصبح المعرض على أجدنه معارض الدواجن العالميه .

6- إنشاء مركز للمعلومات باتحاد منتجي الدواجن بمصر تتركز فيه كافة بيانات الصناعة لوضع الاستراتيجية المستقبلية علي ضوء البيانات المتوفرة واحتياجات السوق المحلي ودول الجوار . وقد بدأ المركز بالفعل عمله وبصدد وضع خطه للتعاون مع قطاع الإنتاج الحيواني بوزاره الزراعه لتنفيذ ذلك.

هذا وقد أنشئء للاتحاد موقعا الكترونيا هو:

info@ Egyptian poultry association. COM

info@ Egyptian poultry association. COM

7- انضمام مصر حديثا الي المجلس الدولي للدواجن (IPC) International Poultry Council ضمن 21 دولة تمثل 90% تقريبا من حجم صناعة الدواجن في العالم ، انتخاب نائب رئيس اتحاد منتجي الدواجن المصري عضوا باللجنة التنفيذية للمجلس الدولي للدواجن والمكونة من سبعة أعضاء . ومن أهم ملامح دور المجلس الدولي للدواجن :-

أ- وضع سياسة دولية لوسائل الأمن والأمان الحيوي بالتعاون مع منظمتي OIE,FAO

ب- تشجيع التبادل التجاري الداجني بين الدول الأعضاء .

ج- المساهمة في تخفيف حدة آثار الأزمات والكوارث التي قد تتعرض لها الدول الأعضاء .

د- تبادل الأفكار والخبرات والزيارات بين أعضاء الدول للارتقاء بالصناعة والوقوف على المستجدات في حلقات الصناعة المختلفة .

8- الإشارك مع وزارة الزراعة في وضع أسس إعادة هيكلة صناعة الدواجن بجميع حلقاتها وتحديد المبالغ اللازمة لكل حلقة منها .

9- الإشارك مع وزارة الزراعة في برنامج تحديث إستراتيجية التنمية الزراعيه فى مصر حتى عام 2017 .

(The Strategy of Agriculture Development in Egypt until the year 2017).

بهدف :

ا - زيادة نصيب الفرد من البروتين الحيوانى .

ب - تطوير الهيكل المؤسسى للصناعة (الاتحاد العام لمنتجى الدواجن)

10- تقديم دراسة وافية عن تكلفة إقامة مجازر الدواجن بغرض زيادة مبلغ الإقراض لها وفقاً لطاقتها الإنتاجية المختلفة وقد أسفر ذلك عن الموافقة على زيادة حجم الإقراض حتى 10 مليون جنيه بدلاً من 5 مليون جنيه . كما تم النجاح في منح قروض تشغيل للمزارع الصغيرة (النمطية) وإعادة جدولة الأقساط لمربي الدواجن دون إضافة أعباء أو فوائد لمساعدته المنتجين على تخطي أزمة أنفلونزا الطيور ، علماً بأن جميع القروض السابقة ميسره .

الخطه المستقبلية

1- إعادة النظر في شروط الانضمام للاتحاد العام لمنتجي الدواجن وذلك بجعل عضوية الاتحاد شرطاً أساسياً لمزاولة مهنة النشاط الداجني ووضع ضوابط لإحكام ممارسة النشاط دون تجاوزات وذلك لهدفين :

أ- إثراء الاتحاد فكرياً بتوسيع قاعدة العضوية .

ب- زيادة الموارد المالية للاتحاد .

2- زيادة الاستثمارات الوطنية والاجنبية لتحقيق زيادة الإنتاج لمواجهة الزيادة السكانية والنمو الاقتصادي المتوقع .

3- توفير المزيد من فرص العمل باعتبار ان طبيعة نشاط هذه الصناعة كثيفة العمالة .

4- تشجيع زراعة الذرة الصفراء محلياً وذلك بتحصيل مبلغ 20 جنيه عن كل طن مستورد لصالح زراعة محلياً.

5- التوسع فى عملية التصدير للخارج وزيادة نسبة مشاركة مصر بالأسواق الخارجية التي استطاعت أن تغزوها وتنافس صادرات دول أخرى سعراً ونوعاً .

6- تبنى مشروع قومى لتحسين السلالات المحلية واستنباط الأصناف الجديدة .

7- تبنى خطه قوميه لتطوير أسلوب التربية بالقطاع الريفى لحمايته بأعتبره نمط حياتى اجتماعى وأقتصادى لسكان الريف لا يمكن تجاهله وليصبح خط دفاع يحمى القطاع التجارى بدلاً من كونه بؤره عشوائيه تنطلق منها الامراض .

8- إنشاء صندوق لدعم وتنمية الصناعة ويقترح لتمويله تحصيل رسم دعم أو تنمية أو تطوير .. الخ أو تحت أي مسمى آخر بمقدار 1% (فقط واحد بالمائة) من جميع مدخلات الصناعة المستوردة من الخارج على أن تقتصر قنوات الإنفاق منه على ما يلي :

- دعم المنتجين أو تعويضهم عند حدوث الكوارث .

- التدخل بالشراء أو البيع لضبط آليات السوق .

- دعم الجهات الحكومية ذات العلاقة للمساهمة في تطوير معاملها وأجهزتها وسياساتها لضمان تقدم الصناعة وحمايتها .

- تمويل أجهزة البحث العلمي المرتبطة بالصناعة لإيجاد الحلول اللازمة لمشاكلها العلفية أو المرضية ... الخ .
- إنشاء مركز للتدريب وتكوين الكوادر الفنية اللازمة للصناعة محلياً وعلني المستوي العربي للارتقاء بها .
- 9- إنشاء صندوق لدعم وتنمية الصناعة ويقترح لتمويله تحصيل رسم دعم أو تنمية أو تطوير .. الخ أو تحت أي مسمى آخر بمقدار 1% (فقط واحد بالمائة) من جميع مدخلات الصناعة المستوردة من الخارج علي أن تقتصر قنوات الإنفاق منه علي ما يلي :
- 10- دعم المنتجين أو تعويضهم عند حدوث الكوارث .
- 11 - التدخل بالشراء أو البيع لضبط آليات السوق .
- 12 - دعم الجهات الحكومية ذات العلاقة للمساهمة في تطوير معاملها وأجهزتها وسياساتها لضمان تقدم الصناعة وحمايتها .
- 13 - تمويل أجهزة البحث العلمي المرتبطة بالصناعة لإيجاد الحلول اللازمة لمشاكلها العلفية أو المرضية ... الخ .
- 14- إنشاء مركز للتدريب وتكوين الكوادر الفنية اللازمة للصناعة محلياً وعلني المستوي العربي للارتقاء بها .
- 15 - تطوير وتوسعة شبكة المعلومات التي أنشئت بالاتحاد وربطها بالمحافظات وبشبكة المجلس العالمي للدواجن (IPC) Internationial Poultry Council للوقوف علي آخر الإحصائيات والتطورات الحادثة بالصناعة .
- 16 – تشجيع أصحاب المزارع علي نقل أنشطتهم الي المناطق الصحراوية مع ضرورة توفير خريطة مانيه للمناطق التي سيتم الانتقال اليها .
- 17 – وضع سياسة تعويضية للمتضررين من الأزمات بالاشتراك مع القطاع الاقتصادي بوزارة الزراعة .
- 18- دخول الاتحاد كمشتري للذرة الصفراء من المزارعين المحليين لأعضائه مع دعم هؤلاء المزارعين بشتى الطرق لتشجيعهم علي زراعة الذرة بعدما ازداد الطلب عليه في السنوات الأخيرة .

19 - وضع سياسة تنفيذية تمويلية لتطوير ودعم صغار المربين لتعديل نمط التربية والإنتاج بالقطاع الريفي لاستمرار يته باعتباره جزء من الاقتصاد القومي والمجتمعي وحتى لا يكون بؤره مرضيه مؤثرة سلباً علي القطاع التجاري الذي يمثل ما يزيد عن 80% من إجمالي الإنتاج .

20 - إنشاء شركات تسويق متخصصة تربط بين المنتجين وحلقات الإنتاج والأنشطة المختلفة للصناعة .

21- التوسع فى أقامة المجازر الآلية للدواجن مع مراعاة توزيعها جغرافيا بما يتلاءم ومراكز الإنتاج وطاقاتها الانتاجيه .

أنفلونزا الطيور

- أثار ظهورمرض أنفلونزا الطيور بالعالم وتحديدا بتركيا فى أوائل يناير 2005 موجه من الذعر والهلع بين المواطنين خاصة بعد وفاة حالتين نتيجة اصابتها بالفيروس .
- أدى ذلك الى انخفاض معدل الاستهلاك للحوم الدواجن بحوالى 60% عن معدله الطبيعي مما أدى الى إعدام ما يقرب من مليون كتكوت يوميا وقدرت الخسائر الأقتصادية خلال تلك الفتره بحوالى 12.5 مليون جنيه سنويا .
- توقف العديد من المزارع الصغيرة وتسريح العاملين بها .
- قيام الشركات الكبرى بتقليص أنشطتها وخفض خططها الانتاجيه .
- خلال تلك الفتره اتخذت الحكومه العديد من الإجراءات لمنع وصول المرض الى المزارع

واهم هذه الاجراءات :-

- منع صيد الطيور البريه .
- منع التربية المنزليه وعلى الأسطح .
- منع تداول الطيور الحيه بين /داخل المدن .
- التشديد على إجراءات الأمن والأمان الحيوى داخل المزارع
- منع استيراد الطيور الحيه ومنتجات الدواجن .
- جمع ما يقرب من 12 ألف عينه من المزارع التجاريه والطيور المهاجره لفحصها لأنفلونزا الطيور .

الفترة من 17 فبراير 2006 – ابريل 2006

أعلن عن ظهور أول إصابات بالدواجن في مصر بفيروس أنفلونزا الطيور وذلك بمحافظات القاهرة والجيزة والمنيا بتاريخ 16 فبراير 2006.

1. سجلت إصابات بفيروس H5N1 بعد ذلك في 22 محافظة شملت 107 مركزاً بها .
2. أدمت كميات كبيرة من الكتاكيت وأرتبك العمل بالمزارع وتوقف في العديد منها .
3. أعلن عن بؤر إصابة بلغ عددها 859 بالمزارع والمناطق الريفية .

4. واتبعت الحكومة نظام الاستئصال Eradication في معالجة الموقف الأمر الذي أدى الي فقد الملايين من الطيور بكافة أنواعها (جدود/أمهات/بياض/ تسمين) . وبالتالي أنخفض إنتاج دجاج التسمين وبيض المائدة بالمزارع إلي 40% , 25% علي الترتيب .

5. بدأت الحكومة في استخدام لقاح H5N1 ببعض المشروعات الداجنة ذات البعد الاستراتيجي .

6. بدء برنامج المتابعة والترقب والإنتاج Nation Wide Serosurveillance وتأثر الاستهلاك كالاتي :

- a. انخفض استهلاك لحوم الدواجن وبيض المائدة بنسبة 90% .
7. انخفض معدل الإنتاج اليومي من كتاكيت التسمين الي 0.7 مليون كتكوت في مقابل 2 مليون كتكوت قبل ظهور الفيروس
8. أنخفض إنتاج بيض المائدة الي 5 مليون بيضه يوميا مقابل 21 مليون بيضه تقريبا قبل ظهور الفيروس .
9. توقف التصدير

سياسة التعويض عن الطيور النافقة أو المعدمة بسبب الإصابة بأنفلونزا الطيور

في بداية ظهور فيروس أنفلونزا الطيور في مصر لم يكن هناك سياسة واضحة للتعويض عن الطيور الفاقد وإن كان قد تم سداد مبلغ 185 مليون جنيه كتعويض لبعض المزارع المرخص بتشغيلها ثم توقف بعد ذلك . أما الآن فهناك دراسة أعدت بالاشتراك بين القطاع الاقتصادي بوزارة الزراعة والاتحاد العام لمنتجي الدواجن ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية F.A.O تضمنت أسساً للتعويض في حالة الإصابة بفيروس أنفلونزا الطيور وفي هذه الدراسة وضعت المبالغ التي تتناسب ونوع النشاط وعمر الطائر ومرحلة إنتاجه... الخ ومدى إتباع المزارع المصابة لقواعد الأمن والأمان الحيوي وتنفيذها برامج التحصين المقترحة . وفي تصورنا أن هذه المبالغ كافية للتعويض ومشجعة علي قيام المزارع المصابة بالإفصاح عما لديها في حينه .

وفي هذه المرحلة كانت هناك نقاط ضعف في سياسة الحكومة نذكر منها :

- 1- التأخر في استيراد اللقاح وقصر استخدامه بعد وروده علي مشروعات بعينها لا تمثل في عددها أكثر من 1% من تعداد الطيور الداجنة في مصر .
- 2- عدم وجود سياسة تعويض واضحة مما ساعد علي عدم الإبلاغ عن الإصابات المنتشرة بالبلاد
- 3- منع تداول وبيع الطيور الحية وقصر نقلها وتداولها الي المجازر وهو أمر لم يواكبه النجاح للقصور الواضح في عدد المجازر وطاقتها وتوزيعها الجغرافي بالمحافظات وعدم توافر ثلاجات التجميد وسيارات النقل المبردة .

المرحلة التالية

ما بعد بدء انحسار المرض منذ مايو 2006 حتى أكتوبر

- قدرت الخسائر منذ بداية إشاعة أنفلونزا الطيور من نوفمبر 2005 وحتى بدء انحسار المرض في مايو 2006 قدرت بحوالي 3 مليار جنيه شملت من بينها قيمة 35 مليون طائر في مراحل إنتاجية مختلفة .

- وقد قامت الحكومة بمساندة هذا القطاع الهام فقدمت الآتي :

- 1- تأجيل تحصيل القروض المستحقة وإعادة جدولتها دون إضافة أية أعباء جديدة .
- 2- التوسع في منح القروض الميسرة بعائد 6-7% مع منح فترة سماح لمدة عامين .
- 3- استطاعت وزارة الزراعة توفير ما يقرب من 1.3 مليار جنيه من صناديق التنمية العربية وصناديق الإفراض الأجنبية لإعادة تحديث الصناعة وترتيبها وإعادة هيكلتها مع تشجيع إقامة المجازر الآلية بالطاقات الضخمة لضمان عدم تداول الطيور الحية خلال عامين علي الأكثر من الآن .

- 4- قامت الحكومة بتأجيل تحصيل الضرائب علي شركات الدواجن ومزارعها لمدة عام كامل . كما تأجل تحصيل فواتير استهلاك المياه والكهرباء والتأمينات الاجتماعية .
- 5- إعداد دورات تدريبية مكثفة للأطباء البيطريين بالتعاون مع المنظمات العالمية للتعريف بفيروس أنفلونزا الطيور H5N1 وكيفية التعامل معه .
- 6- السماح باستيراد لقاح أنفلونزا الطيور واستخدامه بجميع المزارع .
- 7- قيام الهيئة العامة للخدمات البيطرية بحملة مكثفة لتحصين جميع الطيور الداجنة بالقطاع الريفي ضد أنفلونزا الطيور مجاناً وعلي نفقة الدولة وقد أمكن حتي الان تحصين ما يقرب من 100 مليون طائر .

أثر التغيير في أسعار خامات الأعلاف علي صناعة الدواجن

1. ارتفعت أسعار جميع الخامات المستخدمة في صناعة أعلاف الدواجن خاصة الذرة الصفراء وكسب فول الصويا والتي تمثل المكون الرئيسي لأعلاف الدواجن حيث تمثل الذرة الصفراء حوالي 65% من التركيبة العلفية بينما يمثل كسب فول الصويا حوالي 25% - 30% من هذه التراكيب ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلي تزايد الاتجاه العالمي لإنتاج بدائل الطاقة (الوقود الحيوى) من هذه الخامات وتزداد أسعارها بارتفاع أسعار البترول .
2. وكنتيجة حتمية لذلك أنحسر عدد صغار المربين لعدم مقدرتهم علي الاستمرار في التربية والإنتاج لارتفاع تكلفة المنتج وعدم تقبل المستهلك لهذه الزيادة في سعر البيع الآن .
- 3- فبينما كان يمثل العلف حوالي 50 - 55% من تكلفة وحدة المنتج عام 2006 أصبح يمثل الآن أكثر من 65% من هذه التكلفة ولم تفلح البدائل حتي الآن في تعويض هاتين الخامتين أو حتي نسبة مقبولة منهما تحد من التكلفة مما يعطينا مؤشراً شبة مؤكد علي استمرار ارتفاع تكلفة وحدة الإنتاج الداجني وبلا عودة للأسعار السابقة أسوه ببقية السلع الغذائية بالعالم أجمع وهو ما يجب وضعه في الاعتبار .
- 4- وما يبذل من حلول أو اجتهادات هي فقط للحد من استمرارية الارتفاع في اسعار هذه الخامات.
- 5- والمقترحات التي تجري دراستها مع الجهات الحكومية الآن تتمثل في تشجيع زراعة الذرة الصفراء محليا لمواجهة الزيادة المستمرة في أسعاره عالمياً وباعتباره يمثل منفرداً حوالي 40% من تكلفة وحدة المنتج وذلك عن طريق :
 - 1- التعاقد مع المزارعين علي شراء المنتج بأكمله من الذرة الصفراء ومنحهم مبالغ مقدماً ً لتشجيعهم علي زراعته .

صناعة الدواجن فى مصر.....

2 - أن يكون سعر شراؤه من المزارعين مجزياً محققاً عانداً مقنعاً لهم مقارنة بالمحاصيل الأخرى للحد من زراعتها كالأرز مثلاً .

3 - استمرار البحث عن بدائل تستخدم بنسب في التراكيب العلفية للحد من الاعتماد على الذرة الصفراء كمصدر وحيد رئيسي في تغذية الدواجن .

4 - التكامل العربي والإفريقي أصبح ضرورة ملحة في ظل المتغيرات العالمية وآليات السوق الحر .

نسب مساهمة عناصر الانتاج فى تكلفة انتاج كيلوجرام قانم حى
(لدورة تسمين خلال الفتره من 8 / 16 الى 8 / 22 / 2008)

البيان	القيمة بالجنيه	نسبة المساهمة
كتاكت	2.00	23.27
اعلاف	4.69	54.48
فرشة	0.06	0.73
مضادات حيوية	0.28	3.28
اضافات	0.08	0.89
تحصينات	0.28	3.28
فيتامين	0.02	0.22
مطهرات	0.04	0.45
اخرى	0.00	0.04
اجور ومرتبات مباشرة	0.13	1.47
اجور ومرتبات غير مباشرة	0.10	1.12
وقود و طاقة مباشرة	0.05	0.53
وقود و طاقة غير مباشرة	0.00	0.02
مصروفات مباشرة	0.10	1.15
مصروفات غير مباشرة	0.04	0.45
تكلفة تمويل	0.01	0.11
تكلفة خدمات	0.35	4.01
اجمالى التكلفة	8.61	100.00

هذا ومن المؤكد أن أسعار الدواجن ستبقى دائما أقل منها في اللحوم الحمراء والأسماك وستبقى الوحيدة في متناول المواطن البسيط ومن هذا المنطلق يجب أن يقوم اتحاد المنتجين بما يلي :

أ- تنفيذ السياسة التي كلف بها عند تأسيسه بتشجيع إقامة الجمعيات بين صغار المربين لتعظيم كفاءاتهم .

ب- تكليف الشركات الكبيرة التي اتحدت معا لتكوين كيانات ضخمة مكتملة الأنشطة برعاية صغار المربين وإرشادهم بوسائل الأمان الحيوي وامدادهم باحتياجاتهم من المواد العلفية وضمان تسويق منتجهم بسعر يضمن لهم الاستمرارية .

سياسة التعويض الشاملة عن الخسائر الناجمة عن مرض أنفلونزا الطيور فى مصر

تم بالتنسيق بين قطاع الشؤون الاقتصادية بوزارة الزراعة واستصلاح الاراضى والاتحاد العام لمنتجى الدواجن إعداد ووضع الأسس لسياسة التعويضات الشاملة الخاصة لتعويض مربى ومنتجى الدواجن عن خسائرهم الاقتصادية والاجتماعية ، بحيث تتحمل كافة الجهات المعنية المسئوليات المترتبة على تفشى مرض أنفلونزا الطيور بما فى ذلك وزارة الزراعة والمنظمات الحكومية والغير حكومية سواء بالقطاع العام أو الخاص.

قطاع الإنتاج الداخلى فى مصر

القطاع التجارى

1. شركات الجدود لإنتاج امهات التسمين
2. شركات امهات البياض (PS) layer parent stocks لإنتاج كتاكيت البياض التجارى layer chicks
3. شركات أمهات التسمين لإنتاج كتاكيت بدارى التسمين broiler chicks
4. شركات إنتاج بدارى التسمين broilers
5. شركات كتاكيت البياض التجارى commercial layers لإنتاج بيض المائدة
6. مربو ومنتجو أمهات التسمين وأمهات البياض.
7. مفرخات لإنتاج بيض مخصب ينتج كتاكيت بياض وتسمين.

القطاع الريفى

التربية المنزلية

منتجات الدواجن المقترح تعويضها

1. *جدود أمهات التسمين
 2. *أمهات التسمين وىدارى التسمين
 3. *أمهات البباض التجارى
 4. *الدجاج الرىفى المنزلى backyard
 - 5-الببض الموجود فى المزرعة .
 - 6-سلالات أخرى:
- البط – الأوز – الحمام – السمان – الرومى - الطيور مرتفعة القيمة (الزينة)

مقترح بإنشاء صندوق لدعم وتأمين صناعة الدواجن

1. يقترح أن يتبع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى هيكلياً.
2. يتمتع الصندوق باستقلال مالى وإدارى.
3. له موازنة خاصة.
4. لا تضم موارده لموارد الاتحاد العام لمنجى الدواجن.
5. له مجلس إدارة مستقل
- 6.

مصادر التمويل المقترحة

1-الجهات الحكومية

- تخصص الحكومة أو وزارة الزراعة تمويل فى حدود 50 مليون جنيه كنواة على أن تحدد الوزارة مصادر هذا التمويل سواء من الموازنة العامة أو من خلال قرض ميسر بحوالى 15 مليون دولار من القروض المتاحة من المنظمات الدولية أو كما يرى متخذ القرار.

2-الجهات الدولية المانحة

ما يتم تخصيصه من المنح والمساعدات الدولية مثل:

- البنك الدولى.
- الصندوق الدولى للتنمية الزراعية.
- البنك الاسلامى للتنمية.
- مصرف التنمية الأفريقى .
- الخ.

3-منتجات الدواجن

يقترح أن تكون من خلال إحدى الآليات التالية:

- 1- تحصيل 1% تعريفية جمركية على جميع مكونات الأعلاف.
- 2- مساهمة المنتجين من خلال الاتحاد العام لمنتجي الدواجن ويقترح أن تكون المساهمة بنسبة 1% من قيمة واردات مستلزمات الإنتاج.
- 3- يتم تحصيل مبالغ مجمعة من مستوردي جلود التسمين وأمهات البياض ومنتجي كتاكيت التسمين ومنتجي بيض المائدة، طبقاً للتوضيح التالي:

دورة التحصيل المقترحة

1. تقوم الشركات المنتجة لكتاكيت التسمين والبيض بتحصيل عشرة قروش عن كل كتكوت تسمين مباع وتسعة قروش عن كل طبق بيض مباع فور تطبيق هذا النظام.
2. يفترض أن يتجمع لدى هذه الشركات حصيلة نقدية عن المبيعات، تمكنها من دفع قيمة العشرة جنيهاً عن كل أم تسمين مباعاً أو 75 قرش عن كل كتكوت بياض مباع، وذلك بعد فترة زمنية (شهرين مثلاً) من قيام شركات أمهات التسمين وكتاكيت البياض بتجميع المبالغ السابقة.
3. تقوم شركات الجلود وشركات أمهات البياض بدفع المبالغ المطلوبة لحساب الصندوق (400 جنيه لكل جد، 60 جنيه لكل أم بياض) قبل التصريح لها بالإستيراد بموجب شيكات مسطرة مؤجلة السداد لفترة زمنية (سنة مثلاً)، والتي سوف تستعيدها من شركات أمهات التسمين وكتاكيت البياض.

استخدامات موارد الصندوق

يعمل كآلية لتحقيق

- التوازن بين العرض والطلب للدواجن والبيض بما يساهم في استقرار السوق.
- تحقيق صالح كل من المنتج والمستهلك عند الأزمات من خلال:
- موازنة أسعار (الدواجن والبيض) في حالة انخفاض سعر المستهلك عن سعر التكلفة.
- موازنة أسعار (الدواجن والبيض) في حالة ارتفاع سعر المستهلك عن سعر التكلفة.

دعم نظام الرقابة والمتابعة

- دعم نظام الرقابة والمتابعة للاكتشاف المبكر لانتشار المرض ودرجة الإصابة واقتراح التعويض المناسب من خلال اللجنة المقترحة تشكيلها (لجنة التعويضات) والتي ستمثل فيها جميع الجهات ذات الصلة (وزارة الزراعة،

الهيئة العامة للخدمات البيطرية، اتحاد منتجى الدواجن، المعمل المركزى للرقابة البيطرية على الإنتاج الداجنى، صندوق التعويضات).

دعم البحوث والدراسات الاقتصادية التى تهدف إلى:

- رفع كفاءة عوامل الإنتاج.
- تحسين جودة المنتج النهائى.
- تطبيق نظام الجودة الشاملة لكافة حلقات الصناعة.
- إجراء تحليل للمخاطر (Risk Analysis) التى تواجه القطاع الداجنى

ضمانات تحقيق سياسة التعويض

1. ضمان الاستدامة المالية لصندوق التعويضات.
2. ضمان تسلم المستحقين للتعويضات خلال فترة محددة.
3. تحديد مصادر التمويل التى تتمشى مع القوانين المصرية وكذلك مع اتفاقيات مصر الثنائية ومتعددة الأطراف بما فيها التزامات مصر فى اطار منظمة التجارة العالمية.
4. تشكيل لجنة تختص بتقييم الخسائر ومدى انتشار المرض وتنفيذ عملية الإعدام للطيور المصابة. وتضم ممثلين للجهات الآتية: وزارة الزراعة، الهيئة العامة للخدمات البيطرية، اتحاد منتجى الدواجن، المعمل المركزى للرقابة البيطرية على الإنتاج الداجنى، المحليات، صندوق التعويضات، المنتج أو المربي).
5. يتم تصميم نوعين من الاستثمارات: الأولى خاصة بالقطاع التجارى، الثانية خاصة بالقطاع الريفى. ويتم عمل خمس نسخ من كل استثمارة توزع بعد تعينها على أعضاء لجنة تقييم الخسائر والإعدام.
6. تحتوى كل استثمارة على بيانات شخصية وسكانية عن مالك الطيور، عدد ونوع وعمر الدواجن التى تعدم حسب الصنف، أسماء وتوقعيات أعضاء اللجنة ثم يتم التصديق عليها وذلك تمهيدا لإصدار الشيك المستحق للمتضرر.

محددات التعويض

1. جميع مربو الدواجن الذين أهدمت طيورهم بمعرفة اللجنة المختصة لهم الحق فى التعويض. وفى حالة إقرار آليات التعويض من المنتجين، يتم فقط التعويض للمربين الذين يساهمون فى تمويل الصندوق .
2. يقوم الصندوق أو الجهة المسئولة عن التعويض، بتحديد أصناف الدواجن ونسب التعويض التى ستطبق بشكل متجانس عبر البلاد لكي تتفادى حركة نقل الدواجن وانتشار المرض.
3. أن يكون الصندوق أو الجهة المسئولة عن التعويض قادرة على تحديد فترة زمنية معينة لتعويض المنتجين حتى لا يحدث، وخصوصاً مع صغار المنتجين ومربي الطيور المنزلية، أن يقوموا ببيع طيورهم بسرعة لتقليل خسائرهم المادية.